بأن وجودها العسكري في لبنان 'يريحها' من خلال عملها على ضبط التيار الفلسطيني المستقل، الممثل بياسر عرفات، وأنصاره... وفي هذا الاطار تصب العملية الفلسطينية الشراعية في كريات شمونه» (منير، **مصدر سبق ذكره**).

على صعيد آخر، يرى آخرون ان «من المحتمل أن تكون الانتفاضة... عاملاً ايجابياً على صعيد العلاقات الفلسطينية ـ العربية... [و] قد تقرّب المسافة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا» (سماره، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦).

وفي مصر، ضغطت المعارضة المصرية على الحكومة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل. ودعا، على سبيل المثال، اتحاد الشباب التقدمي التابع لحزب التجمع «إلى التوحد داخل لجان التضامن مع الشعب الفلسطيني في الجامعات والاحياء المصرية... ومن أجل طرد سفير العدو الاسرائيلي، وافشال اضفاء اي طابع شعبي على سياسة التطبيع» (**فلسطين الثورة**، العدد ٦٨١، ١٩٨٨/١/٧، ص ٣٣)؛ وفي بيانات صدرت عن حزب العمل الاشتراكي والحزب الاشتراكي العربي الناصري طولب بـ «اعادة النظر في جميع العلاقات مع المعتدين الاسرائيليين» (**المصدر نفسه**). لكن مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، قال: «ان السلام قد أعطى لمصر ورقة جديدة للضغط على اسرائيل... ونحن نستخدمها حالياً للوقوف بجانب اشقائنا في الارض المحتلة... وقد اتصلنا باسرائيل... لارسال مواد طبية ومؤن عاجلة وبعثة طبية للفلسطينيين، ونفكر حالياً في حماية المسجد الاقصى» (**الاهرام**، ١٩٨٨/١/٥). و «للأسف... فقدت الحكومة، بترددها وعجزها، مصداقيتها فيما تعلنه من سياسات» (عبدالعزيز محمد، **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **الوفد**، القاهرة، بدون ذكر تاريخ النشر).

وأشار البعض إلى أن «أعمال العنف وانتهاكات الجيش الاسرائيلي انعكست سلباً على العلاقات بين مصر واسرائيل... مما يعني أن هناك أجواء تدعو إلى القلق، خصوصاً وان الانتفاضة تهدف إلى حشر مصر وغيرها من الدول العربية التي أعادت العلاقات مع القاهرة... والرئيس مبارك الذي يسعى إلى توطيد علاقاته مع اخوانه العرب، ويأمل بأن يكون احدى القنوات المهمة لترسيخ السلام في الشرق الأوسط، يجد نفسه محشوراً بأحداث كبيرة، كانتفاضة غزة والضفة» (مهى سمارة، **النهار العربي والدولي**، العدد ٥٥٥، ١٩٨٧/١٢/٢٨، ص ٢٤).

والاردن الذي طالبت صحفه مصر بقطع العلاقات مع اسرائيل (**القبس**، ١٩٨٨/١/٦)، رفضت حكومته طلباً «تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية لعقد اجتماع للمجلس المركزي في عمان» (**المصدر نفسه**)، حسبما ذكر مسؤول أردني؛ لكنه استجاب إلى نداء م.ت.ف. الذي وجهته «إلى مصر والاردن ولبنان لأغلاق حدودها في وجه عمليات ابعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٥)؛ وقال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين: «ان السلطات الاردنية سوف ترفض استقبال أي من المبعدين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١/٥). والجدير بالذكر، أن عمليات الابعاد تتم على أساس القانون الاردني، كما قال وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، حيث «الحكومة الاسرائيلية [تعمل]... بقانونين مختلفين ـ القانون الاسرائيلي الذي لا يسمح بالترحيل، والقانون الاردني، الذي يعترف بالترحيل كعقوبة بالغة الأهمية» (**القبس**، ١٩٨٨/١/٥).

وعلى مستوى العمل العربي الجماعي، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً، على مستوى المندوبين الدائمين، في ١٩٨٧/١٢/١٥، بناء على دعوة من م.ت.ف. وبحث المجتمعون في الوضع المتفجر في المناطق المحتلة، واتخذوا القرارات التالية: «١ ـ تقديم الدعم الشامل والسريع للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة لمواصلة كفاحه وصموده؛ ٢ ـ تخصيص يوم الاثنين، الموافق لـ ١٩٨٧/١٢/٢١، يوماً للتعبير عن التضامن مع انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة...؛ ٣ ـ قيام الدول الاعضاء والامانة العامة بتكثيف الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع جميع الدول والهيئات الدولية والاقليمية لكي تبادر إلى الضغط الفعّال على سلطات الاحتلال الصهيوني...؛ ٤ ـ العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يدين الممارسات الاسرائيلية